

Distr.: General
23 May 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها

الأمم المتحدة ومتابعتها: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج

عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

الجمعية العامة

الدورة الستون

البند ٥٧ (أ) من القائمة الأولية*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر

الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/٢٠٠٤ وقرار

الجمعية العامة ٢٤٤/٥٩.

وهو أول تقرير مرحلي سنوي يتجه نحو النتائج بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد

٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. ويبين التقرير أنه على الرغم من التقدم الملموس

الذي أحرزته بعض أقل البلدان نموا في تحقيق أهداف منفصلة من البرنامج، فإن التقدم الذي

أحرزته هذه البلدان ككل بشأن معظم الأهداف ليس كافيا لتحقيق أهداف برنامج عمل

بروكسل وبلوغ غايته المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة

* A/60/50 و Corr.1.

** E/2005/100.

في أقل البلدان نموا. وما زالت العقبات الرئيسية الثلاث وهي (الملكية القطرية والقدرات والموارد) التي حُدِّدت في التقارير السابقة تعيق تنفيذ أقل البلدان نموا لبرنامج العمل. كما أن نقص البيانات الإحصائية يخل برصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والإبلاغ عنه على الصعيدين الوطني والعالمي معا. ويتطلب تحقيق غايات وأهداف برنامج عمل بروكسل بحلول عام ٢٠١٠ تعزيز الجهود المبذولة من جانب أقل البلدان نموا وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلغاء الديون إلغاء تاما، ووجود التجارة العادلة، وتعزيز المساعدة التقنية من قبل المانحين. ويدعو التقرير أيضا إلى الاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي ينطوي عليها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٧-١
ثانيا - تنفيذ برنامج عمل بروكسل	٦٥-٨
الالتزام ١ - التشجيع على وضع إطار للسياسات محوره السكان	١١-٨
الالتزام ٢ - الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي	٢٠-١٢
الالتزام ٣ - بناء القدرات البشرية والمؤسسية	٢٨-٢١
الالتزام ٤ - بناء القدرات الإنتاجية لجعل العمولة مجدية لأقل البلدان نموا	٣٧-٢٩
الالتزام ٥ - تعزيز دور التجارة في التنمية	٤٧-٣٨
الالتزام ٦ - الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة	٥١-٤٨
الالتزام ٧ - تعبئة الموارد المالية	٦٥-٥٢
ثالثا - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة	٦٩-٦٦
رابعا - استنتاجات وتوصيات	٧٣-٧٠

أولا - مقدمة

١ - في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٥٩، أعربت الدول الأعضاء من جديد عن القلق إزاء ضعف تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وطلبت تقديم تقرير مرحلي سنوي "بطريقة تتجه أكثر صوب التحليل والنتائج، من خلال زيادة التشديد على النتائج الملموسة وبيان التقدم المحرز في التنفيذ".

٢ - ويشكل الاتجاه نحو النتائج مبدأ أساسيا في برنامج عمل بروكسل، وقد وُضِع كإطار للشراكة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في مجال التنمية.

٣ - على أن أهداف برنامج العمل المحددة زمنيا والقابلة للقياس لا تتيح معايير لقياس التقدم المحرز وحسب، وإنما تُتخذ أيضا كوسيلة فعالة للتخطيط، ووضع السياسات، والإصلاحات المؤسسية، وتعبئة الموارد. كما أنها تكفل الشفافية والمساءلة، إضافة إلى دورها في تعبئة الشركاء الوطنيين والدوليين للعمل والمساعدة على إقامة الشراكات والاتلافات.

٤ - ويتضمن برنامج العمل ٣٠ هدفاً إئتمانياً دولياً، من ضمنها الأهداف الإئتمانية للألفية. بيد أن رصد التقدم المحرز بشأن هذه الأهداف يمثل تحدياً حقيقياً. فأولاً، ليست كل تلك الأهداف محددة بطريقة تتيح رصدها. ثانياً، ثمة عدد من أوجه التداخل التام أو الجزئي فيما بينها. ثالثاً، يؤدي نقص الموارد، والقدرات الإحصائية، والهياكل الأساسية الضرورية لجمع البيانات ومعالجة النتائج وتقييمها، إلى ضعف تغطية البيانات المتعلقة بأقل البلدان نمواً^(١).

٥ - ونظراً للقيود القائمة، تقتدي منهجية الرصد المتعلقة ببرنامج عمل بروكسل بمبدأين أساسيين اثنين هما: التبسيط والمواءمة. فقد تم الاقتصار على اختيار مؤشرات بسيطة لغرض الرصد. واستُثِنَت صراحة المؤشرات الشديدة التعقيد التي كثيراً ما تستلزم قدرات تحليلية متطورة، وهياكل إحصائية معقدة، ومزيد من الموارد. وجرى أيضاً مواءمة المؤشرات المختارة مع الأهداف الإئتمانية للألفية لكفالة تساوقها، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠، وتمشيا مع توصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة^(٢).

٦ - وقد استُمدت البيانات الإحصائية المستخدمة في التقرير أساساً من قاعدة البيانات المشتركة للأمم المتحدة. ولما كان بعض الأهداف الواردة في برنامج العمل يدخل ضمن الأهداف الإئتمانية للألفية، فقد استخدمت سنة ١٩٩٠ بوصفها السنة الأساس لكفالة

الاتساق. وجرى قدر الإمكان تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والمناطق الريفية والحضرية.

٧ - واستُخدمت في إعداد هذا التقرير مساهمات أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين^(٣)، فضلاً عن تقاريرها ذات الصلة وآليات الإبلاغ الحالية، بما في ذلك استعراض الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ لموضوع "تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠"، وذلك من أجل كفالة "جدول أعمال أوسع نطاقاً للتنمية" و "تجنب الازدواجية" على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء^(٤).

ثانياً - تنفيذ برنامج عمل بروكسل

الالتزام ١ - التشجيع على وضع إطار للسياسات محوره السكان

٨ - يتمثل الهدف الرئيسي الذي يسعى برنامج العمل إلى بلوغه في التوصل بحلول العام ٢٠١٥ إلى تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع بنسبة النصف. وبلوغ ذلك الهدف، التزمت أقل البلدان نمواً برفع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧ في المائة على الأقل، وزيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ في المائة سنوياً. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ نمو أقل البلدان نمواً ٥ في المائة في السنة، مستفيدة في ذلك من الانتعاش الاقتصادي العالمي. والواقع أن اقتصاداتها حققت نمواً بوتيرة أسرع من اقتصادات العديد من مجموعات البلدان الأخرى. ورغم هذا الاتجاه الإيجابي، فإن عدد أقل البلدان نمواً التي تمكنت من تحقيق نمو بنسبة ٧ في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي لم يتجاوز ١١ بلداً^(٥)، ولم يكن كذلك من ضمنها في عام ٢٠٠٣ سوى ٧^(٦) من البلدان التي حققت ٢٥ في المائة من حيث نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة بين النمو والفقر في أقل البلدان نمواً لم تكن أبداً تلقائية أو مباشرة^(٧): إذ رغم سرعة نمو أقل البلدان نمواً خلال العقد فإن نسبة الفقر فيها قد ظلت مرتفعة إذ بلغت حوالي ٤٣ في المائة^(٨).

٩ - ويشكل النمو والحد من الفقر عنصرين رئيسيين في استراتيجية الحد من الفقر في العديد من أقل البلدان نمواً. ففي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، كان ٣٢ من بين ٥٠ من أقل البلدان نمواً قد أعدت ورقات مؤقتة أو تامة من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، من ضمنها بوتان والرأس الأخضر في عام ٢٠٠٥، وبوروندي وجيبوتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠٠٤^(٩). وما برحت تشكل ورقة استراتيجية الحد من الفقر خطوة إلى الأمام فوق سياسات التكيف الهيكلي. على أن أثر تحليل السياسات الاقتصادية

والاجتماعية على النمو والحد من الفقر في ورقة استراتيجية الحد من الفقر لا يزال ضعيفا. وما برحت تغطية الهياكل الأساسية، والتنمية الريفية وغير ذلك من المجالات التي تنطوي على إمكانية الحد من الفقر، وكذلك إدماج إطار الاقتصاد الكلي في الاستراتيجيات القطاعية تعد غير كافية. وقد حققت ورقة استراتيجية الحد من الفقر أعظم الفائدة في البلدان التي كانت فيها القيادة الحكومية وإدارة المساعدة قويتين بالفعل، بينما أحدثت أثرا أقل في البلدان المتسمة بضعف قدرات القطاع العام أو التي يهيمن فيها المانحون على علاقات المساعدة^(١٠).

١٠ - ويجب أن تقوم استراتيجيات أقل البلدان نموا للحد من الفقر، بما فيها ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، على أساس متين من الملكية القطرية وأن تكيّف حسب الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان بهدف تحقيق غايات وأهداف التنمية في الأجل الطويل، ومن ضمنها الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل وإعلان الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥). وينبغي أن يعمل المانحون على أن تكون مساعدتهم متوافقة مع أطر الاستثمار والأطر التنفيذية المتجهة نحو النتائج للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

١١ - ويجب أن تكفل سياسات حكومات أقل البلدان نموا للأشخاص، ولا سيما أشدهم فقرا، الاضطلاع بدور يجعلهم منهم عناصر فاعلة في النمو ومستفيدين فحائين من ذلك النمو. ويجب أن تعود تلك السياسات بالفائدة على الفقراء كافة، بغض النظر عن انتمائهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو العرق أو الدين أو المكان. ويتعين بالإضافة إلى ذلك أن تكون تلك السياسات لصالح الفقراء وأن تكفل استفادة الفقراء في المقام الأول ونمو إيراداتهم بسرعة أكبر من سرعة الأشخاص غير الفقراء^(١١). ومن ثم يحتاج إطار السياسات الذي يكون محوره السكان من أجل القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا إلى أن يكون مشجعا للنمو ومراعيا لمصالح الفقراء.

الالتزام ٢ - الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي

١٢ - لا يمكن الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بدون حكم رشيد على الصعيد الوطني. وقد أفاد عدة من أقل البلدان نموا عن اتخاذ تدابير لإقامة الحكم الرشيد، ولا سيما ما يتعلق بجهودها من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات مؤسسية، ومكافحة الفساد، وتمكين السكان، ولا سيما النساء، وتشجيع المصالحة والحوار الوطنيين. ووصولاً إلى تلك الغاية، قام عدة من أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٤ وهي (أفغانستان، أوغندا، بوتان، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى) باعتماد أو تعديل دساتيرها توسيعاً لدور الفقراء في عملية اتخاذ القرارات ومشاركتهم فيها. ويكفل دستور أفغانستان الجديد

للنساء ٢٧ في المائة أو ما يعادل ٦٨ مقعدا في مجلس النواب، و ٥٠ في المائة من الأشخاص الذين يعينهم الرئيس في مجلس الشيوخ من البرلمان. واعتمد العديد من أقل البلدان نموا التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع وتمر بطور إحلال الديمقراطية، تدابير إيجابية (من قبيل الاحتفاظ بعدد من المقاعد، حصص معينة) لكفالة مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، كانت النسبة الإجمالية للمقاعد التي تشغلها النساء في برلمانات أقل البلدان نموا تبلغ ١٢,٤ في المائة، على أن النساء يشغلن ٤٨,٨ في المائة في رواندا و ٣٤,٨ في المائة في موزامبيق من مجموع مقاعد برلمانيهما على التوالي^(١٢). وقد أسفرت زيادة تمثيل النساء في أعلى مراتب اتخاذ القرارات وحملات التوعية بالجوانب الجنسانية عن وضع تشريعات وسياسات تراعي الجوانب الجنسانية بصورة أكبر. وهكذا تم إعداد واعتماد سياسات وطنية تعنى بالجوانب الجنسانية في كل من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وليسوتو. واعتمدت غينيا الاستوائية خطة عمل للنهوض بالمرأة.

١٣ - وجرت انتخابات رئاسية في عام ٢٠٠٤ بكل من أفغانستان وملاوي وموزامبيق والنيجر. كما جرت انتخابات برلمانية في عام ٢٠٠٤ بكل من جزر القمر والصومال وغامبيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وملاوي والنيجر. وجرت انتخابات بلدية في عام ٢٠٠٤ بكل من سيراليون وغينيا الاستوائية ومالي والنيجر. ونظمت بوروندي استفتاء في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وتقوم في الوقت الراهن بالتحضير للانتخابات المحلية والبرلمانية. وقد جرت انتخابات رئاسية في توغو ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٤ - ويسهم تعزيز العدل وسيادة القانون في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع في تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وتحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد السلام. كما أن قيام المحاكم بمحاسبة الجناة ونزع طابع المشروعية عنهم، وإنصاف الضحايا وتمكينهم من استعادة كرامتهم، كل ذلك يقوي من ثقة الناس في قدرة الدولة على إنفاذ القانون وخدمة هدف المصالحة الوطنية. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشئت في رواندا محكمة جنائية دولية، كما أنشئت محكمة مختلطة بكل من سيراليون وكامبوديا. وأنشئت هيئة ذات اختصاص قضائي مقصور على الجرائم الجنائية الجسيمة في تيمور - ليشتي. وتصدت لجان الحقيقة أيضا للإساءات التي طالت حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي وسيراليون^(١٣).

١٥ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا^(١٤) قد انضمت طواعية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي آلية ذاتية للرصد والتعلم، يجري في إطارها تقييم الأداء في الميادين التالية: التمثيل السياسي، والفعالية المؤسسية، والفعالية التنفيذية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون،

واستقلالية وسائط الإعلام والمنظمات المدنية، والإدارة الاقتصادية ومحاربة الفساد. وعلاوة على ذلك، جرى رصد الحكم في ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار مشروع الحكم في أفريقيا^(١٥). وبدل الاستعراضان اللذان أجرهما الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واللجنة الأفريقية لأفريقيا كلتاهما على تحسن الحكم في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. كما تدل التقارير المالية المتعلقة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك في ٩ من أقل البلدان نمواً الواقعة جنوب الصحراء الكبرى^(١٦) على إحراز بعض التقدم في الشفافية المالية، ويشمل ذلك نوعية إعداد الميزانية والاستثمار في نظام الإبلاغ المالي.

١٦ - وبدأت العديد من أقل البلدان نمواً تنتهج سبيل اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي. وهكذا، شرعت السنغال في عملية اللامركزية واعتمدت قانون الحكم المحلي في سيراليون. واستنتت زامبيا وملاوي وموزامبيق سياسات اللامركزية وهي بصدد تنفيذها. وأنشئت إدارة الحكم المحلي في بوتان. وقامت جمهورية ترازيا المتحدة بتطبيق اللامركزية المالية في قطاعات الحكم المحلي والتعليم والصحة. واضطلع المانحون بدور مهم في دعم عمليات اللامركزية. فقد أتاحت فرنسا الدعم لعملية اللامركزية في بنن، وتشاد، والرأس الأخضر، والسنغال، ومدغشقر، والمغرب، وموريتانيا، وناميبيا، والنيجر. وقدم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية المساعدة لبرامج الحكم المحلي في ١١ من أقل البلدان نمواً. وتوفر الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة لجميع البلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٥٠، وذلك في أربعة ميادين هي: تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وتشجيع إجراء انتخابات وعمليات سياسية حرة ونزيهة؛ وزيادة تطوير المجتمع المدني الناشط سياسياً؛ ودعم زيادة خاصية الشفافية والمساءلة في الحكم. كما أن الحكم الرشيد يمثل الشرط الأهم للاستفادة من المساعدة الإنمائية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حساب التحدي الألفي. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وافق مجلسه على البلدان الـ ١٦ الأولى المستوفية لشروط الاستفادة من المساعدة الممنوحة في إطار ذلك الحساب. وينتمي نصف تلك البلدان لمجموعة أقل البلدان نمواً^(١٧).

١٧ - واستن عدد من أقل البلدان نمواً تدابير لمنع الممارسات التعسفية والفاصلة واستتصاهاها من جذورها. فقد جرى في سيراليون وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وسن قانون مكافحة غسل الأموال. وأنشئت في غامبيا لجنة استقصاء ممتلكات وأصول موظفي الخدمة المدنية. وقامت حكومة كمبوديا بإصلاحات لمحاربة الفساد، وأجرت إصلاحات قانونية وقضائية، وإصلاحات الإدارة العامة، وإصلاحات القوات المسلحة. واعتمدت جمهورية ترازيا المتحدة استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد وخطة عمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وأنشأت

صندوق النزاهة الوطني لدعم أنشطة مكافحة الفساد، كما أقرت قانون مكافحة غسل الأموال. وقامت بنن بإصلاحات ترمي إلى زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في المشتريات الحكومية، وأنشأت مرصد محاربة الفساد. ووقعت ٢٤ من بين ٥٠ من أقل البلدان نموا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيما صادقت ٤ بلدان منها على تلك الاتفاقية. ووقع ٢٨ من أقل البلدان نموا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بينما بلغ عدد البلدان التي صادقت عليها ١٥ من نفس تلك المجموعة من البلدان.

١٨ - ويقتضي الحكم الرشيد التقييد بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. ففي فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، انضمت تيمور - ليشتي وموريتانيا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وانضمت أفغانستان وتيمور - ليشتي وسان تومي وبرينسيبي وكرياتي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقدمت ٦ من أقل البلدان نموا (إثيوبيا، أنغولا، بنغلاديش، بوتان، غينيا الاستوائية، نيبال) تقاريرها القطرية عن الامتثال لأحكام تلك الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت أقل البلدان نموا الـ ٥٠ قاطبة دولا أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل، في حين انضم ٣٩ من بين تلك البلدان للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وجرى إعداد خطة عمل لتعزيز حقوق الطفل في غينيا الاستوائية؛ وأنشئت لجان حقوق الإنسان في أفغانستان، وسيراليون وغينيا - بيساو. وأنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالنساء والأطفال في بوتان. وأنشأت جمهورية ترازيا المتحدة لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد، واستعرضت القوانين المنطوية على تمييز ضد المرأة.

١٩ - تتطلب الدولة الفعالة حكما وطنيا فعالا. والحكم الفعال يتطلب تعزيز سيادة القانون، كما يتطلب حقوقا سياسية واقتصادية واجتماعية؛ وإدارة عامة تتسم بالشفافية، فضلا عن المساءلة والكفاءة، وتوفير المنافع العامة والحماية الاجتماعية؛ ووضع سياسات اقتصادية سليمة تعزز النمو، والإنتاج والوظائف، كما تشجع الاستثمار، وتعزز تنمية القطاع الخاص. كما يجب أن تكون تشاركية وتقوم على الحوار البناء مع المجتمع المدني. ويتطلب تخطيط الأنشطة، والبرامج والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالحد من الفقر وتنفيذها تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للحكم والإدارة العامة في أقل البلدان نموا.

٢٠ - يتألف الحكم الجيد على الصعيد الدولي، أولا وقبل كل شيء، من نظام شامل، ومنفتح، وعادل، ومتعدد الأطراف، ويستند إلى قواعد ويتسم بالشفافية. وهو يقتضي الترابط بين الجهود الوطنية والدولية، وبين النظم النقدية والمالية والتجارية المتعددة لأطراف.

الالتزام ٣ - بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٢١ - يتوقف التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والنمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، إلى درجة كبيرة، على رأس المال البشري، وعلى توفير التغذية، والصحة، والتعليم، والمرافق الصحية، ومياه الشرب النقية للسكان واندماجهم الاجتماعي. ويضم برنامج عمل بروكسل ١٨ غاية وهدفاً يمكن قياسها من حيث الكم في هذه المجالات.

٢٢ - ولا يتوقف تحقيق هذه الأهداف على الأداء الاقتصادي فقط بل أيضاً على السياسات السكانية لأقل البلدان نمواً. فمن بين ٥٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، اعتمد ٣٢ منها سياسات وبرامج تهدف إلى تخفيض معدلات النمو السكاني فيها، واعتمد كذلك ثلثا هذه البلدان سياسات وبرامج تنطرق إلى خصوبة المراهقين^(١٨). ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يُعد الوكالة الرئيسية في الأمم المتحدة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، بدعم هذه الجهود بتخصيص ما بين ٦٧ و ٦٩ في المائة من موارده في عام ٢٠٠٤ و ٦٩ و ٧١ في المائة من موارده في عام ٢٠٠٥ إلى الفئة ألف من تصنيف فئات البلدان الذي يضم أقل البلدان نمواً جميعها^(١٩). إلا أن مستوى الخصوبة ومعدل نمو السكان في أقل البلدان نمواً لا يزال مرتفعاً جداً. ويقدر أن يصل عدد سكانها إلى ٧٥٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ و ٩٤٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥. وسيزداد عدد سكان أقل البلدان نمواً إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠ وإلى أكثر من ثلاثة أضعاف بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠ في أحد عشر بلداً من أقل البلدان نمواً^(٢٠).

٢٣ - وقد انخفضت قليلاً نسبة السكان الذين يعانون من الجوع في أقل البلدان نمواً من ٣٨ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٣٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. ويعد سوء التغذية بين الأطفال أكثر المشاكل حدة حيث تبلغ نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يقل وزهم عن الوزن المطلوب حسب أعمارهم قرابة ٤٣ في المائة. وسوء التغذية يُعرض الأطفال بشكل خاص للأمراض. ويموت نصفهم في أنحاء العالم بسبب إصابتهم بخمسة أمراض رئيسية هي: الالتهاب الرئوي، والإسهال، والملاريا، والحصبة ونقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا غرابة في أن أقل البلدان نمواً، حيث يعيش نصف السكان تقريباً في فقر مدقع توجد بها أعلى معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم (١٥٥ طفلاً في كل ١٠٠٠ مولود حي).

٢٤ - ويحتاج بقاء الأطفال على قيد الحياة إلى نهج متواصل من الرعاية يبدأ منذ الحمل ويمتد حتى الولادة ومرحلة الطفولة. إلا أن البيانات تُظهر أنه لم تُقدم المساعدة أثناء الولادة على يد أشخاص مدربين إلا إلى ٣٢ في المائة فقط من النساء في أقل البلدان نمواً

في عام ٢٠٠٣ وقامت ٢٠,٢ في المائة من النساء الحوامل بزيارات في فترة ما قبل الولادة بين الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٣. ويُعد قصور رعاية الأمهات أثناء الحمل والولادة مسؤولاً بدرجة كبيرة عن وفيات الأمهات أثناء النفاس، والأطفال الرُّضع في أقل البلدان نمواً. وقد بلغ معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس في أقل البلدان نمواً ٨٩٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي فيما بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ معدل وفيات الرضع ٩٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. ويؤدي سوء تغذية الأمهات وسوء صحتهن أيضاً إلى انخفاض وزن الأطفال عند الولادة. ويترتب على انخفاض وزن الأطفال عند الولادة آثار سلبية على نموهم البدني و/أو العقلي، ويزيد من احتمال وفاتهم خلال السنوات الأولى من الحياة. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه قد ولد ما يقارب ١٩ في المائة من الأطفال في أقل البلدان نمواً بوزن منخفض (أقل من ٢,٥ كيلوغرام) إلا أنه لم يتم وزن ٦٨ في المائة من الأطفال الرضع أثناء الولادة بسبب ولادتهم خارج المرافق الصحية^(٢١).

٢٥ - وتفيد التقارير بأن الرضاعة الطبيعية المحضة، والتحصين، وتوفير الناموسيات والأدوية ذات الصلة، وإتاحة المياه والمرافق الصحية تؤدي إلى إنقاذ ملايين الأطفال في أقل البلدان نمواً. بيد أن نسبة الأطفال الذين حصلوا على رضاعة طبيعية محضة لا تتجاوز ٣٠ في المائة، وتم تحصين ٧٩ في المائة من الأطفال ضد داء السل، كما تم تحصين ٦٨ في المائة من الأطفال باللقاح الثلاثي، و ٦٧ في المائة ضد الحصبة في عام ٢٠٠٣ في أقل البلدان نمواً. وثبت أن النوم تحت الناموسيات وسيلة رخيصة وفعالة للوقاية من الملاريا، إلا أنه لا ينام إلا ١٩ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر في أقل البلدان النمو نمواً تحت ناموسيات، وحصل ٣٦ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر المصابين بالحمى على أدوية للمعالجة من الملاريا في عام ٢٠٠٣^(٢٢) وقد ازداد توزيع الناموسيات مجاناً للحيلولة دون الإصابة بالملاريا في ٢٨ بلداً أفريقياً من أقل البلدان نمواً، إلا أن بلداً واحداً من أقل البلدان نمواً (غينيا - بيساو) قد أوفى بهدف مؤتمر قمة أبوجا لعام ٢٠٠٠ بالناموسيات في عام ٢٠٠٢. وقد اعتمدت جميع البلدان الأفريقية من أقل البلدان نمواً سياسة وطنية لمعالجة الملاريا إلا أن عدداً قليلاً من البلدان اعتمد أنواع العلاج المركب والمكون أساساً من مادة الأرتيميسينين حسبما أوصت به منظمة الصحة العالمية، بل وإن عدداً أقل يقوم بتطبيقها بسبب القيود على ميزانيتها الصحية^(٢٣).

٢٦ - وتعزى جزئياً زيادة انتشار السل في أقل البلدان نمواً إلى استمرار وجود الفقر، لكن انتشاره يعزى بشكل رئيسي إلى تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يضعف المقاومة البشرية. إذ يُقدَّر معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣,٢ في المائة إلا أنه تجاوز هذا المستوى في معظم أقل البلدان نمواً في

أفريقيا. وكانت نسبة الإصابة عالية بشكل خاص في ليسوتو (٢٨,٩ في المائة)، وزامبيا (١٦,٥ في المائة)، وملاوي (١٤,٢ في المائة) وجمهورية أفريقيا الوسطى (١٣,٥ في المائة)^(٢٤). وترتفع معدلات الإصابة على نحو خاص بين الشباب. بيد أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مشكلة صحية فقط، بل يشكل تهديدا خطيرا لنمو أقل البلدان نموا وذلك بالتأثير على قدرتها الإنتاجية، وعلى نموها الاقتصادي في نهاية المطاف. وقد استقر انتشار الإيدز في أقل البلدان نموا منذ عام ١٩٩٩ إلا أنه لم يمكن قلب مسار حالات الإصابة به (أحد الأهداف الإنمائية للألفية) أو خفضه بنسبة ٢٥ في المائة في معظم البلدان المتضررة (هدف برنامج عمل بربادوس).

٢٧ - وقد أحرز تقدم جيد في أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتعليم. ومن ثم فقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ٦٢,٠ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ حيث لوحظ حدوث تغييرات كبيرة في إريتريا، وبنغلاديش، وبنن، وتوغو، ورواندا، والسنغال، وغامبيا، ولاو، ومالي، وملاوي. إلا أن نسبة إتمام المرحلة الابتدائية بلغت ٥٠,١ في المائة خلال الفترة ذاتها مما يوحي بوجود عدد كبير من المتسربين، وخاصة في صفوف الفتيات، ولا سيما في أقل البلدان نموا غير الساحلية. وتشير البيانات كذلك إلى أن التعليم ينطوي على تمييز ضد المرأة لصالح الرجل في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أقل البلدان نموا غير الساحلية على جميع المستويات: وقد ازدادت نسبة الأمية بين الكبار من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في أقل البلدان نموا.

٢٨ - وقد طرأ تحسن طفيف على توفير المياه والمرافق الصحية، إلا أن سرعة الامتداد الحضري، تشكل تحديا حقيقيا للعديد من أقل البلدان نموا. وقد ازدادت نسبة السكان في أقل البلدان نموا الذين يقيمون في المناطق الحضرية من ٢٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويُتوقع أن تصل إلى ٣٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥^(٢٥). ويشكل هذا تحديا خطيرا للحكومات أقل البلدان نموا فيما يتعلق بقدرة مدنها على استيعاب سكان جدد وتوفير المياه النظيفة والطاقة الكهربائية وإدارة الفضلات العامة لهم. ويُعد توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وكفالة الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها مسؤولية رئيسية من مسؤوليات الحكومات، إلا أنه في حالة الفقر المتفشى والموارد المحلية المحدودة في أقل البلدان نموا، فلا يتاح أمام الحكومات عادة مجال واسع لزيادة نفقاتها العامة على الخدمات الاجتماعية^(٢٦). وكفالة القدرة على تحمل تكاليفها، والاستثمار في هياكلها الأساسية أو تحسين إمكانية الوصول إليها. ولا يتطلب تحسين تقديم الخدمات الأساسية في أقل البلدان نموا إدخال إصلاحات في القطاع العام، ووضع إطار تنظيمي تمكيني للقطاع

الخاص وبناء قدرات كافية فحسب، بل يتطلب نموا اقتصاديا أسرع وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في القطاع الاجتماعي^(٢٧).

الالتزام ٤ - بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا

٢٩ - تتسم زيادة الإنتاج الزراعي ووجود قطاع زراعي نشط بأهمية خاصة لأقل البلدان نموا، حيث يُعد الفقر ظاهرة ريفية سائدة: إذ يعيش ٧٢ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا في المناطق الريفية^(٢٥). وقد اعتمدت عدة بلدان في أقل البلدان نموا سياسات لتحرير الأسواق الزراعية، وإتاحة دور أكبر للقطاع الخاص، وجذب الاستثمارات وتشجيع التكنولوجيا الزراعية الجديدة (غينيا - بيساو، زامبيا، سيراليون وبوتان). ويبرز بوضوح في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الأخيرة لكل من إثيوبيا وغامبيا وملاوي ومدغشقر ونيبال والسنگال تطور المنتجات الزراعية عالية القيمة.

٣٠ - ودعم شركاء التنمية الجهود التي بذلتها أقل البلدان نموا. ومن ثم فقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعما إلى ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا في إطار البرنامج الزراعي الشامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقدم مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، المساعدة في مجال تحليل ممارسات السوق والأعمال التجارية في المجالات المتعلقة بالغذاء العضوي، ومنتجات التنوع البيولوجي والنباتات الطبية التي تحظى باهتمام كبير في أقل البلدان نموا. وقدمت الدعم لإنتاج الحرير (كمبوديا)، وتعزيز جانب العرض فيما يتعلق بنبات الفطر والدراق (ليسوتو) والأنج (هايتي) وإنتاج القنب (بنغلاديش) في أقل البلدان نموا. ودعمت ألمانيا الزراعة والتنمية الريفية في ١٣ بلدا من أقل البلدان نموا وساعدت في وضع استراتيجيات لتعزيز الأعمال الزراعية الخاصة في ١١ بلدا من أقل البلدان نموا. ويُعد مشروع "الأرز الجديد لأفريقيا" مثلا ملحوظا على تأثير العولمة على الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا في أفريقيا في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. إذ أدخلت بصورة أولية أصناف الأرز الغنية بالبروتين، والمقاومة للأعشاب الضارة، والآفات الحشرية والأمراض، والسريعة النمو في سبعة بلدان أفريقية نموذجية، تشمل بنن وتوغو وغامبيا وغينيا ومالي، وامتدت إلى أوغندا وتنزانيا ورواندا. ويُتوقع أن تؤدي أصناف الأرز العالية الإنتاج إلى زيادة الإنتاج في أقل هذه البلدان الأفريقية نموا. بما يكفي للتقليل من استيرادها للغذاء بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في السنة.

٣١ - وتُعد الهياكل الأساسية المادية (الطرق، والسكك الحديدية، الموانئ وما إلى ذلك) جوهرية بالنسبة للاقتصاد الحيوي، ولتعزيز التجارة، وتخفيف حدة الفقر، والاندماج

الاجتماعي للفقراء. وتشكل مقارنة التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً بالتقدم المحرز في بلدان نامية أخرى بشأن هذه الأهداف، تحدياً خطيراً. فأولاً، ليس من الواضح ما إذا كان ينبغي مقارنة التقدم الحالي لأقل البلدان نمواً حول هذه الأهداف بالتقدم الحالي لبلدان نامية أخرى أو بالتقدم الذي أحرزته في عام ٢٠٠١. وثانياً، يتوقف مستوى الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية على العديد من العوامل المحلية مثل: حجم البلد، ونوع الاقتصاد، واتجاه التصدير، ومدى قرب البلد من الأسواق، والكثافة السكانية، والتضاريس وما إلى ذلك. إلا أن البيانات الحالية توحي بوجود تدهور خطير للهياكل الأساسية المادية في أقل البلدان نمواً، وذلك نتيجة تدني الاستثمار العام والأجنبي والمشاركة المحدودة من جانب القطاع الخاص لعدم توافر الإطار التنظيمي الملائم والقدرة وقاعدة المعلومات.

٣٢ - وبوسع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تحسّن من تقديم الخدمات، وأن تعزز التجارة، والأعمال التجارية، والإدارة والاستثمارات الخارجية، والتوظيف، والتنمية الريفية وأن تكفل الاندماج الاجتماعي للفقراء. ومن مفارقات العولمة المتباينة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد زادت أيضاً من توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. والأهم من ذلك، أنه في غيبة الهيكل الأساسي الملائم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية الصغيرة؛ غالباً تكون تلك التكنولوجيات بديلاً للخطوط الهاتفية الثابتة المرتفعة الثمن أو غير موجودة وتيسر تقديم خدمات أساسية، وتشجع التجارة، وتسهم في نهاية الأمر في النمو. لذلك توحي دراسات أجريت مؤخراً أن زيادة مقدارها ١٠ هواتف متنقلة لكل مائة شخص قد تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٦ في المائة في أكثر البلدان فقراً^(٢٨). ومما يلفت النظر، أن كثافة الهواتف وتغلغل الإنترنت قد تضاعف تقريباً في أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠١، إلا أن تكاليف الهواتف المتنقلة ستكون العامل الحاسم في تضيق الفجوة الرقمية بين أقل البلدان نمواً والبلدان الغنية. وسيطلب هذا من أقل البلدان نمواً أن تهيئ بيئة تمكينية للاستثمارات والخدمات التنافسية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٣ - ويمكن لتطوير القطاع الخاص أن يؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر. فقد قام عدد من أقل البلدان نمواً بتبسيط الأنظمة التي تؤثر على حركة دخول الشركات الخاصة وعملها وخروجها (زامبيا وبوتان وتنزانيا ومدغشقر). إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويُعتبر تسجيل الشركات التجارية من الإجراءات المكلفة والمرهقة والتي تأخذ وقتاً طويلاً في الكثير من أقل البلدان نمواً^(٢٩). ولا غرابة في أن أقل البلدان نمواً تبرز أقل النقاط في مجال المنافسة في الأعمال التجارية بين ١٠٢ بلداً نامياً ومتقدماً النمو^(٣٠).

٣٤ - تعزز الزراعة الأمن الغذائي، وتوفر أرباحا في مجال التصدير، وتعزز التنمية الريفية، وتقلل من سوء التغذية والفقر. ورغم أهميتها القصوى، لا تزال الزراعة متخلفة في أقل البلدان نموا. وتتطلب مواجهة تحدي التخفيف من حدة الفقر أن تركز أقل البلدان نموا مجددا على الزراعة وعلى التنمية الريفية؛ واعتماد استراتيجيات تتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الكلي وتوفير حوافز قطاعية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وزيادة الإنتاجية والمنافسة واستمرارهما؛ وتنويع الإنتاج والتجارة؛ وتحسين إمكانية الحصول على القروض والدخول إلى الأسواق.

٣٥ - ويتطلب تحسين الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا مساعدة إنمائية رسمية يمكنها أن تحسّن من مواردها المحلية الخاصة والعامة، وبناء قدراتها المؤسسية. كذلك يستدعي تقديم خدمات الهياكل الأساسية على نحو فعال في أقل البلدان نموا إقامة شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

٣٦ - ويعدّ رأب الفجوة الرقمية بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية المحور الأساسي في جدول أعمال التضامن الرقمي في خطة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف في عام ٢٠٠٣. ويتعين أن تكفل المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الذي سيعقد في مدينة تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ متابعة فعالة لإعلان مبادئ جنيف، وتنفيذ خطة العمل. ويجب دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجيات التنمية الوطنية لأقل البلدان نموا. كما ينبغي لسياسات أقل البلدان نموا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تتطرق إلى الفجوات الجنسانية في الفجوة الرقمية وأن تكفل إمكانية وصول النساء والرجال على حد سواء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نموا.

٣٧ - ويقوم القطاع الخاص بالتخفيف من حدة الفقر بالمساهمة في النمو الاقتصادي، واستحداث وظائف؛ وتمكين الفقراء من خلال زيادة خياراتهم. ويتطلب بناء قطاع خاص قوي وحيوي بيئة تمكينية شاملة على الصعيد العالمي والمحلي، وهياكل أساسية مادية واجتماعية وإقرار سيادة القانون. كما تُعدُّ هئية مجال عمل عادل، والحصول على التمويل، والمعرفة والمهارات أمورا لا عنى لازدهار القطاع الخاص^(٣١).

الالتزام ٥ - تعزيز دور التجارة في التنمية

٣٨ - يمكن للتجارة أن تكون محركا قويا للنمو والحد من الفقر والتنمية المستدامة^(٣٢). وقد كان استخدام إمكانيات التجارة استخداما كاملا تحديا مثبطا لهمة العديد من أقل البلدان

نموا التي تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية في عائدات التصدير^(٣٢). وقد بقيت حصة أقل البلدان نموا من التجارة العالمية سنة ٢٠٠٤ أدنى من ١,٠ في المائة^(٣٧).

٣٩ - ويعد القطن السلعة الزراعية الأساسية في العديد من أقل البلدان نموا. ويقدر أن الإعانات الحالية المخصصة للقطن تضغط على الأسعار العالمية بما يقارب ١٢ في المائة وتكلف بلدان أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا ٢٥٠ مليون دولار، من بينها ٤٣ مليون دولار لمالي و ٣٣ مليون دولار للبنن و ٢٨ مليون دولار لبوركينا فاسو و ١٦ مليون دولار لتشاد. كما تشير التقديرات إلى أن الإعانات المخصصة للسكّر كلفت موزامبيق ٣٨ مليون دولار وملاوي ٣٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٤^(٣٣). ويتوقع الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية لتموز/يوليه ٢٠٠٤ أن تتم معالجة الإعانات المخصصة للقطن "بشكل طموح وسريع ومحدد" في اللجنة الفرعية المعنية بالقطن التي أقيمت في إطار لجنة الزراعة.

٤٠ - وقد كان الوصول التفضيلي لأقل البلدان نموا إلى الأسواق ومعاملتها معاملة خاصة وتفضيلية بمثابة حجر الزاوية في برنامج عمل بروكسل وإعلاني الدوحة والألفية. وقد اتخذ ٣٥ من الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية، مع احتساب ٢٥ من أعضاء الاتحاد الأوروبي كعضو واحد، تدابير لتحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بموجب نظام الأفضليات المعمم والنظام العالمي للأفضليات التجارية ومن خلال الأفضليات التجارية الخاصة لصالح أقل البلدان نموا من قبيل مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء فيما عدا الأسلحة" وقانون الولايات المتحدة لفرص النمو في أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال نصف أفضليات الوصول إلى الأسواق الممنوحة بموجب هذه المخططات يستخدم بأقل من القدر اللازم من قبل أقل البلدان نموا، وذلك أساسا بسبب القيود التي تفرضها على العرض، والافتقار إلى القدرة المتصلة بالتجارة وفرض الحواجز غير الجمركية، وخاصة قواعد المنشأ^(٣٤) ومعايير الإنتاج.

٤١ - وقد أثار انتهاء أجل اتفاق القطن والنسيج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مخاوف حقيقية في صفوف أقل البلدان نموا المتخصصة في صادرات النسيج والملبوسات. وأشارت دراسات أولية إلى أن أقل البلدان الآسيوية نموا، الأكثر تخصصا في تصدير النسيج يمكن أن تكون الأكثر تأثرا. وسيتوقف الأثر النهائي لاتفاق القطن والنسيج على ما إذا كان باستطاعة الوصول التفضيلي إلى الأسواق الممنوح بشكل أحادي الجانب أن يوازن الآثار السلبية لانتهاء هذه المرحلة. فتخفيف قواعد المنشأ لصالح صادرات أقل البلدان نموا وتقديم المساعدة المالية والتقنية لتلك المتأثرة بإلغاء الحصص منها وتوسيع نطاق الأفضليات على النسيج والملبوسات القادمين من أقل البلدان نموا وإعادة التركيز على أفضليات تجارية أخرى يمكن

أن يخفف بشكل كبير أثر انتهاء هذه المرحلة كما يمكن لتوسيع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب أن ييسر التكيف مع إلغاء اتفاق القطن والنسيج^(٣٥).

٤٢ - ويتطلب إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي إسماع صوتها ومشاركتها الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ومع ذلك، فقد عرقلت انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية قضايا السياسة العامة المتصلة بمواءمة استراتيجيات التنمية والصكوك التنفيذية والأطر التشريعية لأقل البلدان نموا مع شروط منظمة التجارة العالمية؛ وبعدم كفاية المعرفة والخبرة، والموارد، والبنية الأساسية، والقدرات التحليلية التي تتطلبها مفاوضات الانضمام؛ وأخيرا، زيادة مطالبات بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية بفرض مزيد من الواجبات والالتزامات على البلدان المنضمة^(٣٥). وبالرغم من اعتماد إجراءات مبسطة ومنظمة من قبل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤^(٣٦). فإن انضمام أقل البلدان نموا لا يزال إجراء طويلا ومعقدا. فلحد الآن، لم ينضم سوى اثنين من أقل البلدان نموا (نيبال وكولومبيا) إلى منظمة التجارة العالمية في فترة ما بعد الدوحة، ليصل العدد الإجمالي لأقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية إلى ٣٢. ولا يزال هناك مع ذلك ٩ من أقل البلدان نموا^(٣٧) في مراحل مختلفة من عملية الانضمام. وبعضها لا يزال يمر بهذه العملية منذ ما بين ست وتسع سنوات وليست قريبة من إتمامها.

٤٣ - وكان إدماج مسائل التجارة في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية في أقل البلدان نموا نقطة تركيز رئيسية في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة^(٣٨) المنقح سنة ٢٠٠٠. وقد أطلق الإطار المتكامل المنقح بوصفه مشروعا تجريبيا في كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا وهو يغطي حاليا ٢٢ من أقل البلدان نموا^(٣٩) ومن المتوقع أن يشمل ٣٠ من أقل البلدان نموا سنة ٢٠٠٥. وقد فرغ من الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري للإطار المتكامل مع حلول ٢٠٠٤ في ١٤ من أقل البلدان نموا وهو قيد الإنجاز أو يجري التخطيط له في ١٤ آخر من أقل البلدان نموا^(٤٠). كما تشارك تسعة بلدان أفريقية من أقل البلدان نموا وهي (أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا) في البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية^(٤١). وتستفيد ١٠ من أقل البلدان نموا^(٤٢) من كل من الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أطلقت منظمة التجارة العالمية أيضا، بمساعدة مالية من الحكومة الهولندية، برنامجا جديدا من ثلاث سنوات للتدريب بشأن منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا.

٤٤ - ويستفيد العديد من أقل البلدان نمواً ومن بينها (إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر وزامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر) من برامج التيسير التجاري من قبيل برنامج التشغيل الآلي للحمارك وتحديثها ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع للأونكتاد. وفي حين ساعد برنامج التشغيل الآلي للحمارك وتحديثها أقل البلدان نمواً على تحديث جماركها، فقد ساهم نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في تحسين البنية الأساسية للنقل فيها وزاد مكاسبها المالية بشكل كبير^(٤٣). وما برح الأونكتاد يوفر تدريباً وبناء قدرة مكثفين لأقل البلدان نمواً في مفاوضات التجارة والدبلوماسية التجارية، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أدت هذه المساعدة إلى زيادة فعالية مفاوضي أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في تكوين التحالفات مع البلدان النامية الأخرى بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية الأخرى.

٤٥ - وواصل مركز التجارة الدولية برنامج الحد من الفقر عن طريق زيادة الصادرات الذي يرمي إلى إدماج المجتمعات المحلية الفقيرة في إثيوبيا وكمبوديا في الأسواق الدولية. ويغطي برنامج شبكة التجارة العالمية التابع لمركز التجارة الدولية الذي يرمي إلى تيسير مشاركة دوائر الأعمال التجارية في نظام التجارة العالمية، حالياً، بنغلاديش وزامبيا والسنغال وكمبوديا وليسوتو وملاوي وموزامبيق ونيبال وهايتي. وقد مثل التعاون مع ٣٨ من أقل البلدان نمواً ٣٥ في المائة، أو ٢٠,١ مليون دولار، من إجمالي ما قدمه مركز التجارة الدولية سنة ٢٠٠٤.

٤٦ - ويتطلب جعل التجارة آلية أكثر فعالية في الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً ما يلي: (أ) إدماج التجارة في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية؛ (ب) زيادة المساعدة المالية والتقنية الدولية لبناء القدرات الإنتاجية والتجارية في أقل البلدان نمواً؛ (ج) وجعل البيئة التجارية الدولية أكثر مواتاة^(٤٤).

٤٧ - ويلزم توسيع وتعميق تدابير الدعم الدولية الخاصة من قبيل الوصول التفضيلي إلى الأسواق والمعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية أخذاً بعين الاعتبار القيود على جانب العرض في أقل البلدان نمواً^(٤٧). كما يمكن لتعزيز وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان النامية الأخرى أن يسهم في زيادة فرصها التجارية. وينبغي بذل كل الجهود للتوصل إلى نتيجة ناجحة لدورة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أجل لا يتعدى سنة ٢٠٠٦ والتنفيذ الفعلي لجدول أعمال الدوحة الإنمائي الذي يتضمن، من بين أمور أخرى، المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً.

وسيكون من اللازم استمرار تقديم الدعم من كل ذوي المصلحة لتعزيز القدرة التفاوضية التجارية لأقل البلدان نمواً.

الالتزام ٦ - الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة

٤٨ - يعاني الفقراء، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، ضعفاً بالغاً أمام الكوارث الطبيعية وهم معرضون كثيراً للآثار غير المواتية المترتبة على الاحترار العالمي وتغير المناخ. ويقر إطار عمل هيوغو: المعتمد خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بأن: "البلدان النامية المعرضة للكوارث، وبخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تحتاج إلى عناية خاصة بسبب ارتفاع مستويات الضعف والخطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز قدرتها على التصدي لتلك الكوارث والتعافي منها". وبالنظر إلى أوجه الضعف الخاصة وعدم كفاية قدرات أقل البلدان نمواً على التصدي للكوارث والتعافي منها، يوصي، على سبيل الأولوية، بتوفير المساعدة لأقل البلدان نمواً في تنفيذ إطار العمل وبناء قدرتها في الحد من خطر الكوارث^(٤٥).

٤٩ - وتعاين البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نمواً من ضعف خاص إزاء تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وهكذا كان للزلازل الضخم الذي سبب الموجة العاتية "تسونامي" في آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أثر مدمر على ملديف. فقد دمر بقوة المساكن والبنية الأساسية وضرب بقوة خاصة الفقراء الذين فقدوا مساكنهم وزوارقهم وشباك صيدهم ومعدات تجهيز السمك التي كانت تدعم سبل عيشهم. ويعد اعتماد سياسات التخفيف والتكيف مسؤولية الحكومات. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ف ٤٦ من أقل البلدان نمواً هي حالياً دول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ و ٣٣ منها صدقت على بروتوكول كيوتو^(٤٦).

٥٠ - ويوفر صندوق أقل البلدان نمواً التابع لمرفق البيئة العالمي أموالاً لتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على التكيف وعلى تنفيذ خطط العمل الوطنية للتكيف. كما يوفر منحاً لمشاريعها البيئية في ٦ مجالات هي: التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور التربة وطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة. فمن بين ٥٠ من أقل البلدان نمواً، وصل ٤٨ منها بشكل منتظم إلى تمويلات مرفق البيئة العالمي من أجل التقييم الذاتي للقدرة الوطنية، والبرامج القطرية، ومشاريع بناء القدرة الموجهة، والأنشطة التمكينية. وفي سنة ٢٠٠٤ وحدها، خصص مرفق البيئة العالمي تمويلات لـ ٢٦ من أقل البلدان نمواً^(٤٧). وتتضمن أولويات مرفق البيئة العالمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ تغطية ٩٠ في المائة من أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بمشاريع المياه العابرة للحدود؛ وبناء القدرة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي

والنهج المتكاملة لإدارة النظم الإيكولوجية؛ وتعزيز قدرة التكيف على الآثار غير المواتية المترتبة على تغير المناخ؛ والمنح الصغيرة لمنظمات المجتمع المدني.

٥١ - ويمكن أن يؤدي تفشي الفقر، وارتفاع الضغط الديمغرافي على الموارد الطبيعية، والافتقار إلى التكنولوجيا الملائمة، بما فيها التكنولوجيا البيولوجية، ونقص الاستثمارات إلى تدهور بيئي (تدهور التربة، وانحسار الغابات، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك) في أقل البلدان نمواً. ويستلزم ضمان حماية البيئة والاستدامة البيئية في أقل البلدان نمواً التكنولوجيا الحديثة التي ترمي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية؛ والاستثمار في تحسين الإدارة البيئية للغابات، ومستجمعات المياه، والنظم الإيكولوجية الساحلية والمصايد، والمياه العذبة والنظم الإيكولوجية المتصلة بها، وإدماج الاستدامة البيئية في الاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز الآليات التنظيمية والمؤسسية (حقوق الملكية، وتقنين التلوث، والاستراتيجيات القائمة على السوق)، والرصد والتنفيذ الفعالين. كما تتطلب حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والطاقة والغابات وما إلى ذلك) إدماج حماية البيئة في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تربط حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بشكل وثيق مع الحد من الفقر والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

الالتزام ٧ - تعبئة الموارد المالية

٥٢ - وإدراكاً للدور الحاسم للموارد المالية في تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل، قام الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ٢٠٠٤ باستعراض عميق وشامل لتعبئة الموارد المحلية والخارجية تحت عنوان "تعبئة الموارد وهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً"^(٤٨).

٥٣ - وقد خلص استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الدين الخارجي يمكن أن يؤثر بشكل غير موات على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً ويعرقل جهودها للقضاء على الفقر وتحقيق نمو مطرد. وقد كان تخفيض الدين إلى مستوى يمكن تحمله إلى أجل طويل من خلال تخفيف "أعمق وأوسع وأسرع" للديون أكثر الأهداف طموحاً للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقت سنة ١٩٩٩ من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع حلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وصلت ١١^(٤٩) من بين ٣٠ من أقل البلدان نمواً المشاركة في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نقطة الإنجاز، ووصلت ١٠^(٥٠) منها نقطة البت بينما لا تزال ٩^(٥١) منها قيد النظر لتخفيف ديونها. ومن المتوقع أن تصل بوروندي نقطة البت، كما ستصل تشاد ورواندا وزامبيا نقاط الإنجاز سنة

٢٠٠٥. ويتوقع أن تصل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو وملاوي نقاط الإنجاز سنة ٢٠٠٦. وقد حققت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رقما قياسيا في الأداء الاقتصادي الكلي السليم في إطار مرفق الحد من الفقر والنمو الذي يدعمه صندوق النقد الدولي لكنها أشارت إلى أنها لن تستفيد من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(٥٢).

٥٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مدد مجلسا إدارة المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي بند انتهاء المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى غاية نهاية سنة ٢٠٠٦ وخفضا العتبات لكي يستطيع عدد أكبر من البلدان من أن تصبح مؤهلة لتخفيف الديون بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، يقدم تخفيف مؤقت سلفا عند نقطة البت. وإضافة إلى ذلك، تستفيد بعض البلدان من تجديد الموارد^(٥٣) التي تمكنها من الوصول إلى مستوى الاستدامة عند نقطة الإنجاز. وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن التوفيق بين القدرة على تحمل الدين والنمو المطرد والحد من الفقر لا تزال تحديا مثبطا لهمم العديد من أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، حددت الاتفاقية الرابعة عشرة لإعادة تمويل المؤسسة الإنمائية الدولية التي انتهى منها في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أسلوبا إيجابيا لتمويل التنمية في المستقبل بزيادتها الموارد المالية بنسبة ٢٥ في المائة وخصص المنح بما يصل إلى ٣٠ في المائة خلال السنوات الثلاث المقبلة^(٥٤). وستكون القدرة على تحمل الديون المحدد الأول في الأهلية لتلقي المنح في الاتفاقية الرابعة عشرة لإعادة تمويل المؤسسة الإنمائية الدولية في حين سيقدم إطار عمل القدرة على تحمل الديون المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرامي إلى دعم مساعي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأساس التحليلي لربط القدرة على تحمل الديون بالأهلية لتلقي المنح.

٥٥ - يعترف برنامج عمل بروكسل بأنه "على الرغم من الآثار الإيجابية التي قد تحققها السياسات المحلية في مجال تعبئة الموارد المحلية، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا حيويا لتحقيق مقاصد وغايات وأهداف برنامج العمل هذا"^(٥٥). وقد تعهدت الدول المتقدمة في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتريري بتحقيق هدف تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية تقدم إلى البلدان الأقل نموا. ولم تتفق هذه البلدان على تقديم المزيد من المعونة فحسب وإنما على تحسين هذه المعونة: وتنسيق سياساتها وإجراءاتها وممارستها لتقديم المعونة، ومواءمة المعونة المقدمة مع أولويات البلدان المستقبلة لهذه المعونة، وتيسير تقديم المعونة وأخيرا عدم فرض قيود على المعونة^(٥٦). وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت سبعة بلدان تنتمي إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهي (أيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا)

قد تجاوزت هدف تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، بينما بلغ بلد آخر (فرنسا) هدف تخصيص ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٦ - ومن الجدير بالذكر أن أقل البلدان نموا حظيت بالقدر الأكبر من معونة بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٤١,١ في المائة) والاتحاد الأوروبي (٤٧,١ في المائة) في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع تقديم بعض البلدان المانحة لمدفوعات معونة تجاوزت ٥٠ في المائة وهي: البرتغال (٧٢,٨)، وأيرلندا (٦٩,٦)، وبلجيكا (٦٧,٣)، وإيطاليا (٦٣,٥)، والدانمرك (٥٤,٣)، والنرويج (٥٣,٤)، والسويد (٥٢,٦). وفي عام ٢٠٠٣، رفعت القيود على ٩٢ في المائة من المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقدم ما نسبته ٩٤,٧ في المائة من المعونة الثنائية إلى الدول الأقل نموا على شكل منح. وبلغت المدفوعات الإجمالية الخالصة لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان الأقل نموا ٢٢ ٥٤٢ مليون دولار أو ما يعادل ٠,٠٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة من الدخل القومي الإجمالي التي قدمتها البلدان المانحة، وهو ما يمثل زيادة بسيطة عن عام ٢٠٠٢^(٥٧)، بالنظر إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته قيمة الدولار مقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى وإعفاء جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٥٨) من سداد ديونها للبلدان يفسران معظم الزيادة التي عرفها حجم المعونة. ويتوقع زيادة المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٦ في ضوء التعهدات التي التزمت بها بعض فرادى البلدان المانحة^(٥٩). كما أن منتدى باريس الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المعقود في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، أشار كذلك إلى عزم البلدان المانحة تحسين فعالية المعونة عن طريق رصد التقدم المحرز في مجال الملكية، ومواءمة المعونة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج والمساءلة المتبادلة.

٥٧ - وارتفع صافي حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا فبلغت تلك الحصة ما يقرب من ٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. غير أن موارد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة ظلت مركزة بصورة كبيرة على أربعة بلدان أفريقية مصدرة للنفط من أقل البلدان نموا وهي: أنغولا، وتشاد، والسودان، وغينيا الاستوائية. ونجح كذلك عدد من أقل البلدان نموا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب (أوغندا، وليسوتو، ونيبال وغيرها) من بلدان نامية مجاورة نظرا لمناخها

الاستثماري الملائم، وقربها الجغرافي، واهتماماتها الاقتصادية والبيئية وأوجه تشابهها الثقافي المشتركة^(٦٠).

٥٨ - وقد برزت مؤخرا تحويلات العاملين بالخارج كمصدر هام من مصادر التمويل الخارجي للتنمية. وهي تعتبر حاليا مصدرا أوليا للتمويل الخارجي بالنسبة لبضعة بلدان من أقل البلدان نموا. وكانت هذه التحويلات مهمة إلى حد بعيد بالنسبة إلى بنغلاديش (٤, ٣ بلايين دولار)، والسودان (٢, ١ بليون دولار)، والسنگال (٣, ٠ بليون دولار)، وليسوتو (٢, ٠ بليون دولار). وهذه التحويلات مسؤولة أيضا عن حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جزرية صغيرة من أقل البلدان نموا من قبيل ساموا، وكيريباس، وهايتي^(٦١).

٥٩ - وقد تكون عمليات التمويل الصغيرة والائتمانات الصغيرة أداة فعالة لزيادة الإنتاج، والنمو، والقضاء على الفقر. غير أن أغلبية الأشخاص الفقراء في أقل البلدان نموا ليست لهم سبل الوصول إلى خدمات التمويل الصغير نظرا للسياسات المتبعة والبيئة التنظيمية، وعدم كفاية سبل الوصول إلى المعلومات، والافتقار إلى الضمانات، وضعف القدرات البشرية والمؤسسية. وقلما تتجاوز معدلات النفاذ في غالبية أقل البلدان نموا نسبة ١ في المائة، باستثناء بنغلاديش (٥ في المائة). وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حسنت ١١ من البلدان الأقل نموا بيئة سياساتها وبيئتها التنظيمية لعمليات التمويل الصغيرة، وزادت من عدد المقترضين وأنشأت مؤسسات للتمويل الصغير قادرة على الاستمرار وتقديم خدمات ذات جودة عالية في عام ٢٠٠٤^(٦٢). واتخذت أيضا عدة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا (بنغلاديش، وبنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وسيراليون، واليمن، وغيرها) إجراءات عملية لتهيئة بيئة مواتية للائتمانات الصغيرة وعمليات التمويل الصغيرة.

٦٠ - كما أن بضعة بلدان من أقل البلدان نموا^(٦٣) بذلت جهودا متصلة، بدعم من البلدان المانحة، لتحسين استثماراتها وإدارتها الاقتصادية عن طريق تنفيذ استعراضات سياسات الاستثمار، والإدارة السليمة في مجال الاستثمار وأدلة الاستثمار في أقل البلدان نموا التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد مكنت هذه المشاريع البلدان المستفيدة من تحسين أطرها الاستثمارية، والتكيف مع بيئة السياسات المتغيرة على المستويين الوطني والدولي وتعزيز الصورة المكونة عن هذه البلدان بوصفها مواقع للاستثمار.

٦١ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نموا نظرا لمحدودية قدرتها على تعبئة الموارد المحلية، وشدة هشاشتها أمام الصدمات الاقتصادية، وقابليتها الحادة للتعرض للكوارث الطبيعية. وينبغي للبلدان المانحة التي تعهدت

ببلوغ هدف تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تبذل قصارى جهدها لبلوغ هذا الهدف في أجل أقصاه عام ٢٠٠٦^(٦٤). كما ينبغي أن يشرع مرفق المالية الدولي في عمله عام ٢٠٠٥ لدعم تركيز صرف الموارد في البداية على المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٢ - ويعتبر الإلغاء التام للدين الخارجي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أقل البلدان نموا وتخفيف دين أقل البلدان نموا من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمران حاسمان بالنسبة لأقل البلدان نموا حتى تتمكن من تخفيف حدة الفقر وتحقيق نمو مطرد. ومن الضروري إعادة تحديد مفهوم القدرة على تحمل الدين من أجل تمكين أقل البلدان نموا من تحقيق الأهداف المتضمنة في برنامج بروكسل دون الزيادة في نسبة ديونها. كما ينبغي أن تقدم جميع القروض إلى هذه البلدان، بما فيها القروض التساهلية، على شكل منح. وعلاوة على ذلك، من الضروري إدراج تخفيف عبء الدين في جدول أعمال إنمائي أوسع يتضمن صياغة سياسات وطنية أكثر قوة، وتقديم مساعدة إنمائية أكثر تحديدا في أهدافها وقابلية للتنبؤ بها، وإيجاد بيئة دولية مواتية من أجل النمو.

٦٣ - ويعتبر توفر مناخ استثماري جيد أمرا أساسيا لاجتذاب الاستثمارات الخاصة المنتجة التي تؤدي إلى تحقيق النمو، وتخلق فرص عمل مستدامة للأشخاص الفقراء وتحسن سبل عيشهم. ولا يتطلب إيجاد مناخ استثماري جيد من الحكومات أن تعتمد سياسات وتتخذ تدابير تلغي التكاليف غير المبررة، وتزيل المخاطر والحواجز من أجل تنافس الشركات فحسب، وإنما أيضا التصدي لمسألة وضع جدول أعمال إنمائي أوسع يشمل الاستقرار والأمن، والتنظيم وفرض الضرائب، والمالية والبنية الأساسية، والعمال وأسواق العمل. ومن الضروري أيضا دعم إيجاد مناخ استثماري محلي سليم من جانب القوانين والمعايير الدولية. كما أن هناك حاجة لضمان تعزيز أوجه التكامل في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لتعاون بلدان الجنوب فيما بينها والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وذلك من خلال التعاون الثلاثي.

٦٤ - ولا يمكن إدراك مدى الطاقات الكبيرة التي ينطوي عليها التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة بصورة كاملة إلا بالاقتران مع أنشطة أخرى من قبيل برامج الحماية الاجتماعية، وبرامج العمالة نظير أجر، والتعليم والتدريب، وكجزء من استراتيجية أوسع نطاقا للقضاء على الفقر.

٦٥ - وقد يكون لتحويلات العاملين في الخارج أثر إيجابي على التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة. ولتعزيز الأثر الإنمائي لهذه التحويلات، ينبغي لكل من

البلدان المستقبلية وبلدان المنشأ أن تسعى إلى إدماج الهجرة والتحويلات المالية في سياساتها الإنمائية. وينبغي لها كذلك أن تعتمد سياسات محددة للتأثير على حجم التحويلات، وآليات نقلها، وإدارة صناديقها، واستخدامها، ومساهمة مهاجري الشتات في التنمية. ومن الضروري أيضا استكشاف مختلف آليات^(٦٥) التمويل الابتكارية الأخرى، لكن بوصفها مصادر إضافية لا مصادر بديلة لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا.

ثالثا - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة

٦٦ - واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ ولايته بخصوص أقل البلدان نموا (إذكاء الوعي والدعوة، وتعبئة وتنسيق الدعم الدولي والرصد وإعداد التقارير) مسترشدا بخبطته^(٦٦) لمنتصف المدة ومعتمدا على برنامج ميزانية الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥^(٦٧). ونتيجة لاستراتيجيات وأنشطة الدعوة التي طبقت بنجاح (بيانات، وموقع على الإنترنت، ومنشورات، وأنشطة، وحملات إعلامية وحملات للتوعية)، تزايد الوعي الدولي بأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وتمثل هذا في ارتفاع عدد الإشارات إلى أقل البلدان نموا في بيانات الوفود والقرارات المتخذة في الأمم المتحدة ومنتديات أخرى متعددة الأطراف الإقليمية ودون إقليمية وفي نتائجها.

٦٧ - ولكفالة التعبئة التامة لجميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة من أجل المتابعة المتكاملة والمتسقة للبرنامج وتنفيذه ورصده على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ظل المكتب يستخدم آليات التنسيق القائمة من قبيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن خلالها، نظام المنسق المقيم، علاوة على اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وواصل أيضا تشجيعه لجميع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف التي اتخذت قرارات بشأن الإدماج، على الاضطلاع باستعراضات قطاعية منتظمة لبرنامج عمل بربادوس وإدماج معلومات عن تنفيذ البرنامج في تقاريرهما^(٦٨).

٦٨ - ونظم المكتب كذلك أربعة منتديات مفتوحة من أجل الشراكة (بشأن الزراعة، والسلع الأساسية، وفيرس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتأهب للطوارئ) لربط الصلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعبئة الدعم الدولي وإذكاء الوعي بخصوص قيود محددة، والاحتياجات الخاصة في مجال تنمية أقل البلدان نموا. كما نظم عدد من الأنشطة بما فيها (أفرقة مناقشة، واجتماعات مائدة مستديرة، وحوارات) في التحضير للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة و السنة الدولية للائتمانات

الصغيرة في عام ٢٠٠٥. ونظم المكتب أنشطة خاصة بشأن الإدارة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين من أجل إبراز التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً والدعوة إلى التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل. وتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، كفل المكتب التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنظيم والمتابعة الفعالة للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ التي كان موضوعها "تعبئة الموارد وتهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً".

٦٩ - وساهم المكتب في التحضير للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ ونتائج برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في بور لويس. ونظم المكتب لضمان المتابعة الفعالة لبرنامج عمل ألماتي وتنفيذه، الاجتماع الرفيع المستوى بشأن "دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي" في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ في ألماتي، كازاخستان. وأسهم كذلك في النتائج الناجحة للمؤتمر الوزاري المعني بالنقل والبنيات الأساسية الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في أديس أبابا. ويشكل اعتماد برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٣ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠٠٥، إسهامين هامين في الطريق نحو تنفيذ برنامج بروكسل بما أنهما يهتمان بصورة مباشرة بـ ١٦ بلداً غير ساحلي و ١٢ بلداً جزرياً صغيراً من أقل البلدان نمواً.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٧٠ - على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته بعض أقل البلدان نمواً بخصوص أهداف معينة، ظل تقدم أقل البلدان نمواً، كمجموعة، بطيئاً ومتفاوتاً فيما يخص معظم الأهداف^(٦٩). وكان هذا التقدم أقل مما يكفي لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل وغايته المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة في أقل البلدان نمواً. علاوة على ذلك، يتوقع أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد يرتفع من ٣٣٤ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧١ مليوناً في عام ٢٠١٥ إذا ما استمر المستوى الحالي لوقوع الأشخاص في الفقر المدقع^(٧٠).

٧١ - ولا تزال العقبات الثلاث التي حددها التقرير المرحلي الأول^(٧٠) وهي - الملكية القطرية، والقدرات، والموارد - تعيق تقدم تنفيذ أقل البلدان نمواً للبرنامج. كما أن الافتقار

إلى الإحصاءات والقدرة الإحصائية في هذه البلدان يطرح تحديات حسام بالنسبة لمسألة رصدها وإعداد التقارير على النحو الواجب بشأن تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني. ويتطلب تعزيز الملكية أن تُعد أقل البلدان نمواً استراتيجية للحد من الفقر مستندة إلى النتائج وموجهة نحو برنامج عمل بربادوس تهدف فيها الأعمال العامة لهذه البلدان والدعم المقدم من الجهات المانحة إلى تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل. كما يتطلب التصدي لتحديات بناء القدرات وتعبئة الموارد تعزيز الشراكة بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين، وهذا ما يشكل أهم أساس لبرنامج بروكسل. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وأن تتمكن أقل البلدان نمواً، بالكامل وعلى وجه السرعة، من بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل بحلول عام ٢٠١٠.

٧٢ - ومن الضروري إدماج برنامج عمل بروكسل في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك أعمال الرصد وإعداد التقارير. وينبغي أن تتضمن جميع تقارير الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية في مجال تحليل الاتجاهات الإنمائية العالمية مجموعة البلدان التي صنفتها الأمم المتحدة بوصفها أقل البلدان نمواً من أجل كفاءة رصد تنميتها في سياق أوسع، والحيلولة دون تعرضها لمزيد من التهميش، وإدماجها في الاقتصاد العالمي بصورة مجدية.

٧٣ - ومن الضروري تعزيز التنسيق على المستوى القطري لمختلف البرامج الإنمائية في أقل البلدان نمواً لكفالة إجراء متابعة متكاملة ومنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وتنفيذها، والتي ستأخذ في الاعتبار نتائج برنامج عمل بروكسل. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تدعم، على سبيل الأولوية، إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً اعتماداً على برنامج عمل بروكسل. كما ينبغي لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين أن يدمجوا برنامج عمل بروكسل في تقاريرهم السنوية.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن أقل البلدان نمواً ٢٠٠٤.
- (٢) E/CN.3/2002/26.
- (٣) بلغ مجموع المساهمات ٤١ مساهمة، من بينها ١٠ مساهمات من أقل البلدان نمواً، و ٦ من المانحين، و ٢٢ من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، و ٣ من المنظمات الإقليمية.
- (٤) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/٢٠٠٤.
- (٥) أفغانستان، بوتان، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية أفريقيا الوسطى، سيراليون، غامبيا، غينيا الاستوائية، مدغشقر، ملديف وموزامبيق.
- (٦) أنغولا، تشاد، ليسوتو، سان تومي وبرينسيبي، موريتانيا، موزامبيق ونيبال.
- (٧) تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً ٢٠٠٢، تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً ٢٠٠٤.
- (٨) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات.
- (٩) عرض مجلس البنك الدولي لوثائق ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.
- (١٠) البنك الدولي، مبادرة استراتيجية الحد من الفقر: تقييم مستقل للدعم الذي يقدمه البنك الدولي حتى عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.
- (١١) مارتي رافاليون "Pro-Poor Growth: بحث تمهيدي"، ورقة بحث سياسات البنك الدولي، آذار/مارس ٢٠٠٤.
- (١٢) انظر www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.
- (١٣) S/2004/616.
- (١٤) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، السنغال، سيراليون، ليسوتو، مالي، ملاوي وموزامبيق.
- (١٥) "السعي لتحقيق الحكم الرشيد في أفريقيا" تقرير الحكم الرشيد في أفريقيا لعام ٢٠٠٥.
- (١٦) أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، مالي وموريتانيا.
- (١٧) بنن، الرأس الأخضر، السنغال، فانواتو، ليسوتو، مالي، مدغشقر وموزامبيق.
- (١٨) E/CN.9/2005/3.
- (١٩) DP/FPA/2005/6.
- (٢٠) التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٤ لقاعدة بيانات السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.
- (٢١) انظر www.childinfo.org/areas/delivery_care.
- (٢٢) اليونيسيف، تقرير عن حالة أطفال العالم لسنة ٢٠٠٥.
- (٢٣) A/59/261.
- (٢٤) تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حول وباء الإيدز العالمي، لسنة ٢٠٠٤.

- (٢٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تقرير عام ٢٠٠٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XIII.8).
- (٢٦) على سبيل المثال، بلغت نفقات الصحة العامة في أقل البلدان نمواً ٤,٣ دولاراً فقط للشخص الواحد أو ١,٩ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في عام ٢٠٠١. مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٤.
- (٢٧) الأونكتاد، تقرير عن أقل البلدان نمواً عام ٢٠٠٤.
- (٢٨) سلسلة ورقات سياسات شركة فودافون "أفريقيا: تأثير الهواتف المتنقلة"، آذار/مارس ٢٠٠٥.
- (٢٩) البنك الدولي: ممارسة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٥: إزالة معوقات التنمية، ٢٠٠٥.
- (٣٠) المحفل الاقتصادي العالمي، تقرير المنافسة العالمية ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- (٣١) انظر إطلاق العنان لروح تنظيم المشاريع: إنجاز المشاريع التي ينظمها الفقراء (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4)، نيسان/أبريل ٢٠٠٤.
- (٣٢) في سنة ٢٠٠٢ كان ٣١ من بين ٤٩ من أقل البلدان نمواً من مصدري السلع الأساسية وكان من بينها ١٨ بلداً فقط من مصدري المصنوعات والخدمات.
- (٣٣) One Minute to Midnight، الورقة الإعلامية الموجزة الصادرة عن أو كسفام، تموز/يوليه ٢٠٠٤.
- (٣٤) يشير بحث أجري مؤخراً إلى أن قواعد المنشأ تزيد تكاليف السلع بنسبة ما بين ٣ و ٥ في المائة؛ انظر Making EU Trade Agreements Work: The Role of Rules of Origin، M. Manchin و P. Brenon، العالمي، المجلد ٢٦، ٢٠٠٣، UNCTAD/ITCD/TSB/2003/8.
- (٣٥) TD/B/51/CRP.1.
- (٣٦) WT/L/508، منظمة التجارة العالمية، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.
- (٣٧) إثيوبيا، أفغانستان، بوتان، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، الرأس الأخضر، ساموا، السودان، فانواتو واليمن.
- (٣٨) يدار بشكل مشترك من قبل صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإثنائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
- (٣٩) إثيوبيا، إريتريا، بنن، بروندي، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال واليمن.
- (٤٠) إثيوبيا، بروندي، جيبوتي، السنغال، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، نيبال واليمن.
- (٤١) يدار بشكل مشترك من قبل مركز التجارة الدولية والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.
- (٤٢) أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، السنغال، مالي، ملاوي، موريتانيا وموزامبيق.
- (٤٣) تقييم مستقل لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع لعام ٢٠٠٢.
- (٤٤) الأونكتاد، تقرير عام ٢٠٠٢ عن أقل البلدان نمواً.
- (٤٥) A/CONF.206/6.
- (٤٦) صدقت على البروتوكول في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بوركينا فاسو وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وموزامبيق واليمن.

- (٤٧) مرفق البيئة العالمي، التقرير السنوي، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.
- (٤٨) E/2004/54.
- (٤٩) إثيوبيا (٢٠٠٤) أوغندا (٢٠٠٠) بنن (٢٠٠٣) بوركينا فاسو (٢٠٠٢) جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠٠١) السنغال (٢٠٠٤) مالي (٢٠٠٣) مدغشقر (٢٠٠٤) موريتانيا (٢٠٠٢) موزامبيق (٢٠٠١) النيجر (٢٠٠٤).
- (٥٠) تشاد (٢٠٠١) جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٣) رواندا (٢٠٠٠) زامبيا (٢٠٠٠) سان تومي وبرينسيبي (٢٠٠٠) سيراليون (٢٠٠٢) غامبيا (٢٠٠٠) غينيا (٢٠٠٠) غينيا - بيساو (٢٠٠٠) ملاوي (٢٠٠٠).
- (٥١) بوروندي، توغو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، الصومال، ليبيريا، ميانمار.
- (٥٢) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - تحديث إحصائي، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، من إعداد موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- (٥٣) رفع مركز إثيوبيا، بوركينا فاسو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، سيراليون والنيجر.
- (٥٤) من بين ٥٠ من أقل البلدان نموا يوجد ٤٧ بلدا مؤهلا للحصول على القروض التساهلية التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية لكن أربعة منها (السودان والصومال وليبيريا وميانمار) غير نشطة. ويستفيد ما مجموعه ٨١ بلدا من البلدان النامية من قروض هذه المؤسسة.
- (٥٥) A/CONF.191/11.
- (٥٦) اعتمد الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية المعقود عام ٢٠٠١ توصية بشأن عدم فرض قيود على جميع المعونات المقدمة لأقل البلدان نموا، باستثناء التعاون التقني والمعونة الغذائية.
- (٥٧) بلغت المدفوعات الخالصة من المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ١٥,٨ ملايين دولار أو ما يمثل ٠,٠٦ في المائة عام ٢٠٠٢ من مجموع المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- (٥٨) ٤,٤ ملايين دولار.
- (٥٩) يتوقع أن تبلغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والنمسا واليونان ٠,٣٣ في المائة عام ٢٠٠٦، والمقدمة من السويد ولكسمبرغ والنرويج ١ في المائة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٩، ومن أيرلندا ٠,٧ في المائة، وفرنسا ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧. وتعهدت خمسة بلدان ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة في مرحلة لاحقة - بلجيكا وفنلندا بحلول عام ٢٠١٠، وفرنسا وإسبانيا بحلول عام ٢٠١٢، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بحلول عام ٢٠١٣.
- (٦٠) البنك الدولي Global Development Finance، ٢٠٠٥.
- (٦١) صندوق النقد الدولي World Economic Outlook.
- (٦٢) DP/2004/17.
- (٦٣) إثيوبيا، بنغلاديش، بنن، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، السنغال، سوازيلند، غامبيا، غينيا - بيساو، كمبوديا، ليسوتو، مالي، ملديف، موريتانيا ونيبال.
- (٦٤) في الواقع، يقدر أن على البلدان المانحة أن تخصص نسبة ٠,٢٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ "الاستثمار في التنمية - خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، تقرير مشروع الألفية للأمم المتحدة.

(٦٥) "التقدم إلى الأمام: طرق التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، من إعداد موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ A/59/272.

(٦٦) A/57/6/Rev.1، البرنامج ٢٦.

(٦٧) A/58/16، الجزء الثالث، القسم ١٠.

(٦٨) حاليا لا يضطلع باستعراضات قطاعية لتنفيذ برنامج العمل سوى مجالس إدارة أربع منظمات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأغذية والزراعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية).

(٦٩) لم يمكن رصد جميع الأهداف نظرا لقلة ما تغطيه البيانات، والافتقار إلى منهجية كافية لتقييم التقدم المحرز.

(٧٠) A/58/86-E/2003/81.